Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

Dr. Ibrahim Barakat's views on the nominal sentence through his book (Arabic Grammar)

Nasir Tahir Omar

Department of Arabic Language / College of Basic Education /University of Zakho/ Zakho -Iraq

Adil Jabir Ali

Department of Arabic Language / College of Basic Education /University of Zakho/ Zakho -Iraq

Article Information

Article History:
Received Jun 01, 2025
Revised Jun 11.2025
Accepted Jun 16, 2025
Available Online March,1,2026

Keywords:
Sentence,
Nominal
Subject,
Predicates,
Copyist.

Correspondence:
Nasir Tahir Omar
nasirtahir199@gmail.com

Abstract

The nominal sentence is one of the two types of sentence, which is the pole opposite the actual sentence, and for this reason its research remained when the ancient grammarians revolves in the orbit of the sentence in general, and did not receive an independent study by them.

Due to the importance of the nominal sentence in the grammar lesson, this research deals with the study of the foundations laid by Arab grammarians to study and analyze the nominal sentence, as one of the two parts of the sentence in the Arabic language. He added to this the grammatical efforts of (Dr. Ibrahim Barakat) in his book (Arabic Grammar). The study begins by addressing the concept of the nominal sentence and the concepts of the subject and the predicates, which are two pillars The nominal sentence, then identify the grammatical elements that occupy the function of the subject , including the explicit noun, the source, the pronoun and the conditions determined by others, then the study deals with the predicates of different types, between the singular and the sentence from (nominal sentence, actual sentence, conditional structure, order sentence, division sentence) and semi-sentence, and the different images of each type that were received from the Arabs and analyzed grammatically. The study focuses on the study of the singular predicates as the basis in the nominal syntax, and is interested in determining the factors of validity of the syntax consisting of a subject and a single predicates, and there are two types of nominal sentence: First. The nominal sentence copied with the transcriber (if and her sisters), and secondly the actual sentence converted with the transcribed verbs (Kan and her sisters), and each part of this research ends with the opinions of (Dr. Ibrahim Barakat).

DOI: 10.33899/radab.v56i104.61679, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul. (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0)
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

آراء الدكتور إبراهيم بركات في الجملة الاسمية من خلال كتابه (النحو العربي)

ناصر طاهر عمر * عادل جابر علي **

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية الاساسية/ جامعة زاخو -العراق
** قسم اللغة العربية/ كلية التربية الاساسية/ جامعة زاخو -العراق

المستخلص:

إن الجملة الاسمية هي أحد نوعي الجملة، وهي القطب المقابل للجملة الفعلية، ولهذا السبب ظل بحثها عند قدماء النحويين يدور في فلك الجملة بشكل عام، ولم تحظ من قِبَلهم بدراسة مستقلة. نظراً لأهمية الجملة الاسمية في الدرس النحوي، يتناول هذا البحث دراسة الأسس التي وضعها النحاة العرب لدراسة الجملة الاسمية وتحليلها، بوصفها أحد شقي الجملة في اللغة العربية. ويتناول أيضا الآراء النحوية لـ (د. إبراهيم بركات) في كتابه (النحو العربي). تبدأ الدراسة بتعريف الدكتور إبراهيم وكتابه (النحو العربي)، مفهوم الجملة الاسمية ومفهومي المبتدأ والخبر، وهما ركنا الجملة الاسمية، ثم تحديد العناصر النحوية التي تشغل وظيفة المبتدأ، ومنها الاسم الصريح، والمصدر والضمير وشروط حددها، ثم تناولت الدراسة الخبر بأنواعه المختلفة، بين المفرد والجملة من (جملة اسمية، وجملة فعلية، وتركيب شرطي، وجملة طلبية، وجملة قسمية) وشبه الجملة، والصور المختلفة لكل نوع التي وردت عن العرب وتحليلها نحويًّا. وتتركز الدراسة على دراسة الخبر المفرد بوصفه الأساس في بناء الجملة الاسمية، وتهتم بتحديد عوامل صحة بناء الجملة المكونة من مبتدأ وخبر مفرد، ومع المطلبين فيهما نوعان من الجملة الاسمية وهما: أولاً. الجملة الاسمية المنسوخة مع النواسخ (إن وأخواتها)، وثانياً الجملة الفعلية المحولة مع الأفعال الناسخة (كان وأخواتها)، وينتهي كل جزء من هذا البحث بآراء (د. إبراهيم بركات).

الكلمات المفتاحية: الجملة، الاسمية، المبتدأ، الخبر، الناسخة.

المقدمة:

حمداً لله يوافي نعمه، وصلاة وسلاماً على النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد...

فهذا البحث يقدم دراسة عن الجملة الاسمية وأركانها؛ إذ يشرح مفهومها ومكوناتها وخصائصها، وما يتبع ذلك من قضايا، كالحديث عن مجيء المبتدأ معرفة والخروج عن هذا الأصل، والخبر بأنواعه، وذكر آراء (د. إبراهيم بركات) في كتابه (النحو العربي). يبدأ البحث بـ(المدخل) يتناول فيه (التعريف بالكتاب ومؤلفه)، ومفهوم الجملة الاسمية، وركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، ثم يعرض البحث مطلبين: المطلب الأول تناول: (الجملة الاسمية المنسوخة)، أما المطلب الثاني: فتضمن (الجملة الاسمية المحولة). تقدم المدخل مفهوم الجملة الاسمية وبيان ركنيها (المبتدأ والخبر) وأهم خصائص المبتدأ، وصور الخبر وكذلك تعدده، وغير ذلك من قضايا.وتعرض المطلب الاول للحديث عن (الجملة الاسمية المنسوخة) والنواسخ من أحرف الناسخة (ان وأخواتها). يشرح المطلب الثاني (الجملة الاسمية المحولة) والأفعال الناسخة من (كان وأخواتها)، وشروط عملها وتصرفها، وقضية الحذف لكل من المبتدأ والخبر أو كليهما، وأنواع هذا الحذف.

والهدف من هذا البحث هو التعرف على الجملة الاسمية، وعرض آراء الدكتور إبراهيم بركات في كتابه (النحو العربي) عن الجملة الاسمية وأركانها وأنواعها وخصائصها. وفي نهاية البحث لخصنا أبرز النتائج.

المدخل

- التعريف بالكتاب ومؤلفه:

كتاب "النحو العربي" كتاب أكاديمي تعليمي شمل قرابة ألفي صفحة في خمسة أجزاء، وخرج في طبعته الأولى من دار النشر للجامعات بالقاهرة، وليس فيه من الفهارس سوى فهرس للمحتويات من 8-10 صفحات في آخر كل جزء.

والمؤلف هو الأستاذ الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، من مواليد مدينة المنصورة بجمهورية مصر العربية سنة 1942م، حصل على ليسانس الآداب من كلية الآداب - جامعة القاهرة عام 1966م، ودرجة الماجستير في النحو والصرف من الجامعة نفسها عام 1977م، ونال درجة الدكتوراه في النحو والصرف مع مرتبة الشرف الأولى من الجامعة نفسها عام 1979م، وعين أستاذاً في جامعة المنصورة عام 1978م، فدرس النحو والصرف بكلية الآداب ابتداء من عام 1978م، كما قام بتدريس علم اللغة، ومناهج الدراسات العليا في شعبة اللغويات، وعدد من المواد النحوية واللغوية الأخرى، ثم تولى رئاسة قسم اللغة العربية بالكلية من عام 1991-1994م، وأسهم بعدد من البحوث في مؤتمرات محلية ودولية، وأثرى المكتبة العربية بمؤلفات كثيرة منها:

المدخل إلى النحو العربي (جزءان)، والجملة العربية، (جزءان)، والجملة الخبرية في نثر الجاحظ (رسالة دكتوراه)، والعلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه، والإبهام والمبهمات في النحو العربي، ووظيفة البنية في تحديد دلالة الكلمة، والتأنيث في اللغة العربية، وغيرها.

الجمل الاسمية: هي واحدة من أكثر المشكلات البنيوية شيوعًا، وكذلك الجمل التي تبدأ بجملة اسمية ويتبعها فعل (أي المسند والموضوع) بسبب خصائص الجمل الاسمية، التي هي دائمة ومتصلة.

ذكر النحاة أن الجمل الاسمية تدل على الدوام، بينما الجمل الفعلية تدل على الحدوث .

يرى فاضل السامرائي أن الاسم، لا الجملة الاسمية، هو الذي يُمثل الأبدية، فيقول: "هذه استعارة لفظية، والصواب أن الاسم يُمثل الأبدية، والفعل يُمثل الحدوث، فـ (المنطلق) يُمثل الأبدية، و(ينطلق) يُمثل الحدوث والتجدد"[1].

فقولك (واعظ) و(متعلم) و(حافظ) يدل على الدوام، وقولك (واعظ) و(متعلم) و(حافظ) يدل على الوقوع. ولذلك فإن الجملة لا تدل على وقوع أو استمرار، بل الاسم أو الفعل فيها هو الذي يدل على وقوع أو استمرار، كما ذكر فاضل السامرائي...

وجاء في الكليات لأبي البقاء: " والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد واستمرار. إذا كان خبرها اسماً فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن. وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجديدا، إذا لم يوجد داع الى الدوام... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال. فتدل على تجدد سابق أو حاضر. وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي".[2]

فالجملة الاسمية عند الدكتور مهدي المخزومي ما كان فيها المسند دالاً على الثبوت يقول: " الجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً ".[3]

هذا الثبوت تحول إلى تغيير وجدل النحاة من حيث التقديم والتأخير في بنيتها ومما اختلف فيه من الجمل قديماً الجملة التي مسندها فعل مؤخر كقولك: (زيد قام) فهذه الجملة اسمية لدى البصريين لأنها بدأت باسم؛ إذ لا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل، فإن تقدم فعل الابتداء جوز المبرد وابن العريف (أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر، ت367هـ) وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير؛ لأن المسند فيها فعل وإن بدأت بفاعل.[4]

ويبدو أن لهذا الخلاف أثراً لدى المحدثين، فتمسك برأي الكوفيين غير واحد، وممن خالف جمهور النحاة في حد الجملة الاسمية والفعلية.

ومن تبع الكوفيين في نظرتهم إلى الجملة الفعلية مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي)، إذ أخذ على النحاة القدماء تقسيمهم الجملة الى اسمية وفعلية، فرأى: " أنهم ضيقوا الجملة الفعلية، فحصروها بالجملة التي تقدم فيها الفعل، ووسعوا الجملة الاسمية، فجعلوا منها الجملة الفعلية التي تقدم فيها المسند إليه. ويرى أن الأصوب أن تكون الجملة التي يدل المسند فيها على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً جملة فعلية ".[5] وبتعبير آخر، فالجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، سواء تقدم المسند إليه أم تأخر.[6]

فالجملة فعلية لديه ما كان فيها المسند دالاً على التجدد، فقولك: (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتان فعليتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة.

---

1 -ينظر: الجلمة العربية أتليفها وأقسامها، فاضل صاحل السامرائي، ط2 دار الفكر للنشر والتوزيع، ص162

2- ينظر: الكليات (معجم في المصطلحات وفروق الفردية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان ط3، 1998م، ص341

3 - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدى المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1986م، ص 42.

4 - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، ج2، هجر،الطابعة والنشر والتوزيع والاعلان، جيزة-مصر،ط1 1990م، ص107.

5 - ينظر: في النحو العربي، مهدى المخزومي، ص 41.

6 - ينظر: المصدر السابق، ص 47.

يقول المخزومي: " الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند - فعلا - لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها ".[1]

وقال المخزومي في ايضاح مذهبه هذا: " ومعنى هذا أن كلاً من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح وليس فيها خلاف مع القدماء. وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا؛ لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به ".[2]

وبسط الدكتور إبراهيم السامرائي مذهبه في هذه المسألة، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) فسلك طريق المخزومي فيما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الاسمية، وجرى على منهاجه فجعل قوله : (سافر محمد) و (محمد سافر) سواء في الإسناد لأن المسند فيها هو الفعل، وأخذ السامرائي على المخزومي قوله بتجدد الفعل ، قال : "وقد خالف الدكتور المخزومي الأقدمين في حد الجملتين : الفعلية والاسمية، فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن :سافر محمد، جملة فعلية هي نفسها : محمد سافر. غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني واتخذها دليلاً للتمييز في الجملة الاسمية والفعلية لم يفطن إلى أن هذه المقالة حجة عليه. فالتجدد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم. لم يتحقق في قولهم: محمد سافر وسافر محمد ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين ... أما نحن فنقول: إن (محمد سافر، وسافر محمد) جملتان فعليتان ما دام المسند فعلاً ليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل، لأن ذلك ليس من منهجنا، لأن الشواهد لا تؤيد هذا المزعوم ".[3]

وأيد غير واحد من المحدثين رأي المخزومي في التفريق بين الجملتين: الاسمية والفعلية، بناء على أساس المسند، دون ارتباط بمسألة التقدم والتأخر في الجملة، فالجملة التي مسندها فعل جملة فعلية، والجملة التي مسندها اسم جملة اسمية.

وتطبيقاً لذلك تكون (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتين فعليتين.[4]

ركنا الجملة الاسمية:

إن للجملة الاسمية ركنين رئيسين تتكون منهما وهما المبتدأ والخبر

المبتدأ: وهو ما يقع عادة في أول الكلام أو الجملة وهو المسند إليه في عملية الاسناد، نحو

قال سيبويه: "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام" [5]، أي: ليخبر عنه أو يسند إليه.

ثم عرفه ابن السراج بقوله: "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان ... يكون ثانيه خبره"[6]، فأضاف قيد التجرد من العوامل التي يريدون بها نواسخ المبتدأ وهي كان وإن وظن وأخواتها، وما و لا.

وعرفه ابن جني بأنه: "اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه".[7]

يقول الجرجاني إنه: "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه"[8]. وأيده في ذلك من المحدثين مصطفى الغلاييني في قوله: "المبتدأ: هو المسند إليه الذي لم يسبقه عامل".[9]

---

[1] - ينظر: المصدر السابق، ص 41

[2] - ينظر: المصدر السابق، ص 42.

[3] - ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ص:204

[4] - ينظر: مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:39-42، وإبراهيم السامرائي في كتابه: الفعل زمانه وأبنيته، ص:210

[5]- ينظر: الكتاب: سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1988،3م :ج2/ص126 .

[6] - ينظر: الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين القتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م :58/1

[7] - ينظر: اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: سميع أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان-الأردن، 1988م، ص: 25

[8] - ينظر: معجم التعريفات: الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص:165

[9] - ينظر: جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط30، 1994م :ج2، ص253

ويقول د. إبراهيم بركات في كتابه (النحو العربي) -بعد ذكره لتعريف المبتدأ، عرفه سيبويه- أن النحاة قد وضعوا للمبتدأ حدوداً تشترط فيه، هي:

أ- الاسمية:

يجب أن يكون المبتدأ اسما؛ ذلك لأن الجملة الاسمية إنما هي الإخبار بمعنى ما يتمثل في الخبر عن شيء ما، وهذا الشيء لا يكون إلا اسما، سواء أكان اسم ذات أو هيئة أو جثة أو عين أم اسم معنى، وسواء أكان هذا الاسم موجوداً في الوجود أم مكنونا أم متخيلاً أم متوهما.[1]

ب- الابتدائية:

أي: "تصدر الجملة"، فيجب أن يكون الاسم المبتدأ في بدء الجملة الاسمية، وهذه الابتدائية إما أن تكون ظاهرة ملفوظا بها، وإما مفهومة ملحوظة إذا تصدرت الجملة حروف ابتدائية، أو تأخر المبتدأ عن الخبر، ويمكن استنتاج ذلك من المعنى، فالاسم المراد الاخبار عنه يجب أن تبتدئ به الجملة، كما يمكن استنتاجه من الملفوظ به. فإذا قلت: قويٌّ الإرادة يصل إلى ما يريد؛ فإن الاسم (قويٌّ) ملفوظ به في الابتداء، وهو متجرد مراد الإخبار عنه، فيكون المبتدأ، أما إذا قيل: في النحو رياضة عقلية، فإننا نجد أن الملفوظ به في بدء الجملة (في)، وهو حرف جر يستلزم مجروراً اسما، وحرف الجر لا يصلح مبتدأ؛ لأنه ليس باسم، ولا منقول إلى الاسمية، وكذلك كل ما يتعلق به من مجرور وتوابعه، لذا فإن حق الابتدائية تكمن في الاسم (رياضة)، ويكون خبره شبه الجملة في النحو).[2]

ج-التعريف:

يجب أن يكون المبتدأ معرفة، ذلك لأنه المحور الذي يبتنى عليه الإخبار، ولا يصح الإخبار عن نكرة، كما أن المستفاد من المتحدث إلى المستمع إنما هو المعنى الإخباري الذي يتمم الجملة الاسمية، فهو المعنى المجهول لديه، أما المخبر عنه فإنه يجب أن يكون المعنى المعلوم لديه؛ لذا وجب افتراض معلومية المبتدأ لدى كل من المتحدث والمستمع، فلا يصح بناء مجهول على مجهول محض، ولذا فقد أجمع النحاة على عدم الابتداء بالنكرة المحضة؛ لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالبا إلا إن حصلت به فائدة؛ لذلك وجب أن يكون المبتدأ معرفة.

د- التجرد من العوامل اللفظية:

يجب أن يتجرد المبتدأ من العوامل اللفظية التي تؤثر فيه نحويا، ويقصد بها الأفعال والحروف التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية.

ولكن د. إبراهيم ينوه إلى حرف الجر قد يكون زائداً، فيكون ما بعده متخذا الموقع الإعرابي له كما لو كان حرف الجر غير موجود، ومن ذلك أن يقع حرف الجر زائداً قبل المبتدأ، فيتأثر المبتدأ لفظا أو نطقاً، لكنه لا يتأثر إعرابيا محلا، و يحتفظ بابتدائية، ولا يكون الحرف متعلقا بفعل ولا باسم، ولا ينوى له محذوف، ويكون ذلك مع الحروف الباء ومن ورب، والواو النائبة عن رب وربما كان (لعل) في لغة عقيل، ومثل ذلك في التراكيب الآتية:[3](بحسبك كذا)، أن الباء حرف جر زائد، و(حسب) مبتدأ مرفوع مقدراً.

هـ- الإخبار عنه:

وهو مفهوم مما سبق، إذ تنشأ الجملة الاسمية لتتكون من رابط بين المتحدث والمستمع وهو المبتدأ الاسم، الذي يبنى عليه معنى آخر يريد المتحدث أن ينقله إلى المستمع أو القارئ وهو المعنى الكامن في الخبر ومن أجل هذا الإخبار تنشأ الجملة الاسمية، فالمبتدأ ينشأ عليه كلام هو المخبر به.

[1] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر الجامعات، القاهرة، 2007م :24/1

[2] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات :33/1

[3] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:35/1

كما ذكرنا أن د. بركات ذكر كل هذه الشروط التي وضعها النحاة، ولكن الدكتور أضاف شرطاً آخر، وهو يقول: "وأود أن أضيف إلى ما سبق من شروط أو سمات للمبتدأ صفة أو سمة خاصة"، وهي:

و-المعلومية:

ذكرنا أنه يجب أن يتوافر في الجملة الاسمية طرفان أحدهما معلوم، والآخر مجهول، والمعلوم هو (منشأ الحديث وأساسه بين طرفي الحديث المتحدث والمستمع)، وهو الذي يبنى عليه الطرف الثاني المجهول؛ لذا كان المعلوم مفتتح الجملة وصدرها، وهو المبتدأ، ولا يعقل أن نتخيل جملة بلا طرف معلوم، وقد تكون هذه المعلومية افتراضية، كأن تقول: رجل كريم أتانا، حيث المعلومية تفترض في وصف المبتدأ، وقد تفترض في مجرد إرادة الإخبار عنه، كقولك: عصفور طار، أو: اصطدناه، ولذلك فإنك تكرره في التركيب.

ولا جدال في أن المعلومية قد تكون حقيقية بين طرفي الحديث، كأن تقول: (محمد مؤدب، أو الرجل قد أتانا)، فهو رجل معهود بين المتحدث والمستمع.

ويقول: "من كل هذا يمكن القول بأن المبتدأ هو: الاسم المجرد من العوامل النحوية اللفظية غير المزيدة الذي يجب أن تبتدئ به الجملة الاسمية ابتداء ملفوظا أو ملحوظا للإخبار عنه، وتفترض فيه المعلومية".[1]

الخبر:

هو المبني على المبتدأ؛ أي هو الجزء الذي حصلت به الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف، يقول خالد الأزهري في كتابه (التصريح): "الخبر الجزء المتم الفائدة"[2]، ويدل هذا على دلالة الخبر على الفائدة إن لم يكن جملة، فأما الخبر الجملة فيدل هو ومتعلقه على الفائدة التامة.

فالخبر هو ما يحتمل التصديق والتكذيب ويستفيد منه السامع كما أنه يمكن السكوت عنده ومنه قول ابن السراج: "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيد السامع ويصير به المبتدأ كلاما وبالخبر يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنك إذا قلت: (عبد الله جالس) فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله".[3]

فالخبر يأتي مسندا ويوضح ذلك السامرائي في كتابه الجملة العربية: "والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك".[4]

أنواع الخبر:

أولا - الخبر المفرد:

المراد بالخبر المفرد ما كان كلمة واحدة سواء على الإفراد أو التثنية أو الجمع، وليس جملة ولا شبهها، وتتركز عليه الدراسة بوصفه أساس الجملة الاسمية.

من جهة معنوية، فالخبر المفرد إما هو المبتدأ في المعنى نحو: (عبد الله منطلق)، وإما منزل منزلة ما هو هو، نحو قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ... ﴾ [سورة الأحزاب: 6] أي هن كالأمهات في حرمة التزويج.[5]

ثانيا - الخبر الجملة:

[1] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات:1/39-40

[2] - ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1997م: 1/520

[3] - ينظر: الأصول في النحو: ابن السراج :1/62.

[4] - ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل السامرائي:13

[5]- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، طابعة المنيرية، مصر، 1983م:1/87

الخبر الجملة هو ما كان جملة اسميَّة أو فعلية، نحو: "زيدٌ أبوه قائمٌ" و "زيدٌ قامَ أبوه". والجملة الفعليَّة عند ابن السرَّاج ما ركّبت من فعل وفاعل، نحو: "زيد ضربته" و "بكرٌ قام أبوه"، أما الجملة الاسميَّة فهي عنده مركَّبة من مبتدأ وخبر، نحو: "زيدٌ أبوه منطلقٌ". وعدَّ حكمها في الإعراب كحكم الإعراب في المبتدأ قبلها[1].

أ- الخبر جملة اسمية، وهي ما كان الجزء الأول منها اسماً[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ولكن الله حَبْبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وكرة إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ والْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أَوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات: 7]، فكلمة «أولئك» اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و «هم» مبتدأ ثان، و«الراشدون» خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية (هم الراشدون) خبر المبتدأ الأول.

ب-الخبر جملة فعلية، وهي ما كان الجزء الأول منها فعلا[3]، قد يكون الفعل فيها متصرفا، نحو: «زيد ضربته»، وقد يكون الفعل غير متصرف جامد، نحو: «عبد الله نِعْمَ الرَّجُلُ»، وقد يكون الفعل لازما، نحو: «بكر قام أبوه»، وقد يكون متعديا، نحو: «عمرو لقيت أخاه».

ج -الخبر تركيب شرطي: يقول السيوطي (ت 911هـ) ويندرج فيها - أي نوع الخبر الجملة - أيضا الجملة المصدرة باسم شرط غيرمعمول نحو: (زيد من يكرمه أكرمه) ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو: "زيد إن يقم أقم معه زيد أيهم يضرب أضرب".[4]

د- الخبر جملة طلبية: اختلف النحاة في الإخبار بالجملة الطلبية، فذهب الجمهور إلى جواز تلك، يقول الصبان (ت 1206هـ): "ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح الإنشائية، لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار معناها نفسه لقيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قلت: (زيد اضربه) فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم"... وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل: (زيد مطلوب ضربه)[5]، وابن مالك يقر كون الخبر جملة طلبية يقول: "ولا يمتنع كونها طلبية" خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين ولا قسمية خلافا لثعلب (ت 291هـ)[6]، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور بجواز وقوع الخبر جملة طلبية، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾[سورة الأنفال:14]. وقد نص سيبويه على ذلك بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: (عبد الله اضربه) ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر ".[7]

هـ- الخبر جملة قسمية: أقر النحاة جواز الإخبار بالقسم، قال الرضي وقال ثعلب لا يجوز أن تكون قسمية نحو: "ما زيد والله لأضربنه والأولى الجواز إذ لا مانع".[8]ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة العنكبوت:69].

يلحظ أن النوعين الأخيرين من الخبر - وهما الخبر الجملة الطلبية والآخر الجملة القسمية - يختلف فيهما النحاة بين مؤيد ومعارض، إنهم يقدرون خبراً محذوفا مصوغاً من القول، وتقديره: يقال له، أو: مقول له ويكون الجملة الطلبية أو القسمية أو غيرهما مما لا يصح خبراً عند هؤلاء في محل نصب مقول القول.

-ذهب د. إبراهيم الى أن الجملة الطلبية والجملة القسمية بكلماتهما هما الخبر دون تأويل بمقدرٍ أو محذوفٍ، أي: انهما الاخبار عن المبتدأ بالمعنى المشتمل عليه الخبر، ويرى لا يصح تأويلهما بمقدر أو محذوف، نحو:(المجتهد كافئه) فـ (كافئه)اخبارٌ عن المبتدأ باستحضار ما فيها من معنى.

---

[1] - ينظر: الأصول في النحو: ابن السراج :64/1.
[2] - ينظر: أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات الجامع العلمي العربي، دمشق-سوريا، 1999م :83
[3] - ينظر: أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات الجامع العلمي العربي، دمشق-سوريا، 1999م :83
[4]- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م :14/2
[5] - ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تح: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر، ط1، 2000م:310/1
[6] - ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطابعة والنشر، القاهرة، 1968م :48
[7] - ينظر: الكتاب: سيبويه:138/1
[8] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :14/2

وأما المقسم فإنما يؤتى به لتأكيد المعنى الكامن في الجملة جواب القسم، المراد به الاخبار، فالمعنى المخبر به عن المبتدأ يتضمنه جملة جواب القسم، نحو: (عليٌ والله ليأتين معنا).[1]

وأشار د. إبراهيم الى أن حجة الذين لا يجيزون كون الخبر (الجملة الطلبية أو القسمية)، أن الخبر حقه أن يكون محتملاً الصدق والكذب، وأن الجملة الطلبية ليست كذلك، ولكن د. إبراهيم ردّهم بأن الخبر أكثر ما يكون مفرداً، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، ويأتي بحجة أخرى، وهي أن الخبر قد يكون استفهاما نحو: متى السفر؟، اين محمد؟ ...الخ لذلك فإن الخبر قد يكون جملة طلبية وكذلك جملة قسمية، ويذكر شاهدين مما جاء خبره جملة طلبية قول رجلٍ من طيء:

قلب مَنْ عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام؟

وفيه (قلب) مبتدأ مرفوع خبره الجملة الاستفهامية (كيف يسلو).

ومما جاء خبره جملة قسمية قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٩]، الاسم الموصول (الذين) مبتدأ مبني في محل رفع خبره الجملة القسمية (لنهدينهم)، والجملة المذكورة جواب لقسم محذوف.[2]

ثالثاً: الخبر شبه الجملة:

يُطلق عليه سيبويه الموضع الذي يجري مجرى المبني على ما قبله، وهو جار ومجرور، نحو «الله» في قولنا: (الحمد لله)[3]، أو ظرف، وهو إما ظرف مكان مثل ((خلفك)) في جملة: ((هُوَ خَلْفَكَ))، أو ظرف زمان مثل ((يَوْمَ الْجُمْعَةِ)) فِي: ((الْقِتَالُ يَومَ الْجُمْعَةِ))، والخبر شبه الجملة متعلق بمحذوف لفظي يقدره النحاة بفعل أو اسم فاعل، نحو: استقر أو مستقر [4].

يقع ظرف المكان خبراً عن الجثة، نحو: (زيدٌ عِنْدَكَ)، فالمبتدأ «زيد» يدل على الذات أو الجثة، وخبرا عن المعنى، نحو: (القتال عندك)، فـ «القتال» اسم معنى، أما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجرورًا بـ «في»، نحو: (القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة)، ويقع خبرا عن الجثة إذا أفاد، نحو: (الليلة الهلالُ، وَالرُّطَبُ شهري ربيع)، وهو مذهب ابن مالك[5] .

اختلف النحاة في الخبر شبه الجملة:

- شبه الجملة هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور وهو مذهب جمهور البصريين، فهو عند سيبويه متعلق بمحذوف لفظي واجب الحذف لقيام القرينة عليه وسد شبه الجملة محله، وهذا المحذوف اسم - أي وصف عامل أو مصدر عامل - أو فعل.

- شبه الجملة ليس من قبيل المفرد أو الجملة - أي ليس متعلقا بمحذوف - بل هو قسم مستقل، وهو رأي الكوفيين، فشبه الجملة هو الخبر حقيقة منصوب على الخلاف يتضمن معنى يصدق على المبتدأ.[6]

- تعدد الخبر:

يجوز تعدد خبر المبتدأ حين يكون وصفًا بشرط أن يعود ضمير المتعدد على المبتدأ أو على أجزائه، وهو على ضربين: تعدد في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرْشِ المَجِيدُ * فَعّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج: ١٤ - ١٦]، فـ«هو» مبتدأ تعددت أخباره في اللفظ والمعنى، وهي « الغفور» و «الودود» و «ذو العرش» و«فعال»، ومنه التعدد في اللفظ دون المعنى، نحو: (هذا حُلْو حَامِضٌ) ،

[1] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:75/1

[2] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:76/1

[3] - ينظر: الكتاب: سيبويه :91/2، والنحو الوافي :475/1.

[4] - ينظر: شرح الرضي: الرضي الدين الاستربادي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996م :243/1

[5] - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين ابن عقيل، دار التراث، القاهرة-مصر، ط20، 1980م :214/1-215

[6] - ينظر: الانصاف: كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر،2003م:245/1

ويجوز تعدد الخبر مع وجود حرف العطف، نحو : (مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ) فـ «أنتٌ» مبتدأ والخبر «قائم» معطوف عليه «قاعد» وهو في حكمه لأنه: (أي قائم) مبني على الاسم الأول، والآخر(أي قاعد)هو الأول فجرى عليه[1].

- اقتران الخبر بالواو:

قد ذكر د. إبراهيم رأيه عندما يقترن الخبر بالواو في كتابه، يقصد الواو بمعنى الاحاطة والتأكيد-لا يقصد الواو حرف العطف- فيقول: "قد يذكر خبر المبتدأ مسبوقاً بالواو، فيكون ما بعدها تركيباً شرطياً بالضرورة" نحو:(صديقي وإن كان مخاصماً لي فسأزوره).

تلحظ أن جملة (فسأزوره) جملة جواب الشرط، كما أنها تتضمن المعنى الذي يخبر به عن المبتدأ (صديقي)، كما نلحظ أن الواو تسبق التركيب الشرطي.

ويذهب؛ بأنه يستنتج من الملاحظة أن المعنى الملائم للواو في مثل هذه الموضع هو "معنى الاحاطة والتأكيد"، فيؤكد المتحدث ما فيه معنى الخبر، وهو جملة جواب الشرط، بذكر ما يحتمل عدم حدوثه، وهو المعنى الكامن في جملة الشرط، وكي لا يتوهم في هذا المعنى أنه عارض بالحالية فقط فيؤتى بالواو لتدلل على أن هذا المعنى في كل حال، الحال المذكورة، والحال المناقضة. لذلك فإنه يرى أن هذه الواو فيها معنى الاحاطة والتوكيد، الاحاطة من التوهم المستمع أن علاقة الخبر عارضةٌ حادثةٌ في حال معينة، والتأكيد هذه العلاقة، ويرى بأن المعنيين متكاملان. نحو:(المؤمن وإن أذنب مرةً فسيتوب إلى ربه).[2]

المطلب الأول

الجملة الاسمية المنسوخة:

اشار الدكتور ابراهيم في حديثه عن الجملة الاسمية إلى نوعين منها، وهما:

أولاً: الجملة الاسمية المنسوخة.

ثانياً: الجملة الفعلية المحولة.

علماً لا توجد أنواع للجملة الاسمية المنسوخة في المصادر النحوية بل تتقسم الجملة بحسب النواسخ أي: (النواسخ الفعلية والنواسخ الحرفية).

يعني ان النوع الثاني عند الدكتور في الأصل هو الجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال الناسخة.

الأساس في الجملة هو المسند إليه وهو الاسم وتتصف هذه الجملة بالثبات في دلالتها لخولها من الزمن والحدث الذي تتصف به الجملة الفعلية، وتتميز الجملة الإسمية بقابليتها للنسخ والنواسخ هي عوامل تدخل على الجملة الإسمية تغير فيها شكلا ومضمونا وتكون التغيرات حسب الناسخ الذي يدخل عليها كما يقول صالح بلعيد هي مجموعة من الأدوات العاملات تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ العامل المعنوي فتغير اسمها وحركة اعرابها ومكان المبتدأ أي تنسخ الوظيفة السابقة للمبتدأ والخبر تنسخ القواعد الأساسية قبل دخول عامل مؤثر فتغير في المبتدأ والخبر من حيث حركتهما لا بحيث معناها.

من هذه النواسخ (إن وأخواتها): "وهي حروف تدخل على الجملة الإسمية، فتنصب الاسم ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها"، وهذه الحروف هي:(إن أن، كأن، لكن، ليت، لعل)[3]وأضاف د. إبراهيم (لا النافية للجنس).[4]

---

[1] - ينظر: الكتاب: سيبويه:83/2.
[2] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:104/1.
[3] - ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي: عبده الراجحي:142
[4] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:169/1

إنَّ وأَنَّ:

وهي من الحروف المشبهة بالفعل، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر.

وقد أجمع النحاة على أن فائدة (إن) و (أن) هو التوكيد لمضمون الجملة أي توكيد النسبة في الجملة الاسمية، ونفي الشك والإنكار لها [1]، و (أن) وما عملت فيه صلة لها، ولا تكون (إن) إلا مبتدأ[2]، واختلف النحاة في (أن) المفتوحة، وقيل: هي فرع المكسورة، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج.[3]

-وأكد د. بركات أن(إنَّ)المكسورة الهمزة تكون في موضع الابتداء دائماً. فهي تتميز بأنها مع معموليها تكون جملة يمكن أن تستقل بمعناها، أي: يبتدأ بها، وتكون في أول الكلام.[4] نحو:

وإن أباكَ أكرمُ مِن كُليبٍ إذا العِيدانُ تُعتَصَرُ اعتصارا[5]

خلت اللواعج بين الجفون وأنَّ جــهـنــم فـــي مــرقد[6]

كأنَّ:

اختلف النحاة في (كأن) هل هي بسيطة أم مركبة، ففي نظر سيبويه أنها مركبة قال: وسألت الخليل عن (كأنَّ) فزعم أنها (أنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (أنَّ) بمنزلة كلمة واحدة ،7وذهب بعضهم إلى عدم تركيبها وأنها بسيطة8، وهي حرف تشبيه عند سيبويه وخلف الأحمر، وللتشبيه المؤكد عند ابن جني9، وتقتضي (كأنَّ) مشبهاً ، ومشبهاً به ، فلما اقتضتهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدي ، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر10، ويمكن ترجيح رأي سيبويه بتركيب (كأن) ، لان التركيب معروف وموجود في اللغة منذ نشأتها ، وبخاصة التركيب في الحروف.

وأكد (د. إبراهيم): تفيد هذه الكلمة التشبيه مع التأكيد، وهي مكونة من الكاف التي تفيد التشبيه، و(أنَّ) التي تفيد التوكيد، وهذا يجعلها مركبة.[11]

نحو: تَضاحَكَت أن رَأت شَيباً تَفَرَّعَني كأَنَّها اَبصَرت بَعضَ الأعاجيبِ[12]

لكنَّ:

وهي من الحروف المشبه بالفعل، واختلف النحاة فيها أيضاً من حيث التركيب أو عدمه، فذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، واصلها (إن) زيدت عليها (لا) و (الكاف).[13]

---

[1] - ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط5، مصر 1967م :328/1

[2] - ينظر: الكتاب:120/3، والمقتضب:339/2، وشرح المفصل :54/8

[3] - ينظر: أوضح المسالك:328/1

[4] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:173/1

[5] - ينظر: شرح الديوان الفرزدق: إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب،لبنان، ط2، 1995م :577/1.

[6] - ينظر: الجداول: إيليا أبو ماضي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط6، 1984م:189.

[7] - ينظر: الكتاب: سيبويه:151/3، وينظر المقتضب:108/4، وهمع الهوامع:151/2

[8] - ينظر: مغنى اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تح: الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمدالله، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1، 1964م:192/1

[9] - ينظر: الخصائص: لابن جني، تح: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، 2000م :317/1

[10] - ينظر: شرح المفصل:102/1

[11] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:176/1

[12] - ينظر: شرح الديوان الفرزدق: ايليا الحاوي:43/1

[13] - ينظر: شرح المفصل:79/8

وقال البصريون: "إنها بسيطة، ويؤيدهم العكبري في لبابه؛ لأن التركيب خلاف الأصل[1]، و(لكن) للاستدراك والمثقلة في جمع الكلام بمنزلة (إن)[2]، وترد (لكن) تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، ورأى بعضهم أنها للاستدراك والتوكيد".[3]

أكد (د. بركات) كذلك أن (لكنَّ) مع معناه الحقيقي فيفيد معنى آخر وهو: (التوكيد)، فيكون للاستدراكِ التوكيدي، نحو: (الجو معتدل لكنني لن أخرج).[4]

المطلب الثاني

الجملة الفعلية المحولة:

كما ذكرنا، أن هذا النوع قسم من نوع الاول (الجملة الاسمية المنسوخة) ولكن بالنواسخ الفعلية، ويوضح (د. إبراهيم) بأن يقصد بالجملة الفعلية المحولة تلك الجملة الاسمية التي يدخل عليها أحد الأفعال الناسخة، وهذه الأفعال تنصب خبر الجملة الاسمية، لذلك فإن النحاة يدرسون هذه الجملة تابعةٌ للجملة الاسمية.[5]

والأفعال الناسخة هي كان وأخواتها وكاد وأخواتها و تسمى أفعال المقاربة وما يشبهها في العمل وتسمى أيضا بالأفعال الناقصة وسميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام. فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نصب تشبيها له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن التركيب.[6] سنتناول في هذا المطلب قضيتن، هما:

تعدد خبر كان وأخواتها:

الأصل –القياس- جواز تعدد خبر كان، لكن رفض بعض النحوين جواز تعدد خبر كان، واختلفوا في تعدد الخبر في كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أولى؛ ووجهه أن هذه الأفعال قلنا الأصل فيها عدم العمل، هذا القياس، لكنها شُبّهت بما تعدى إلى اسمين ضرب، الأول فاعل والثاني مفعول به، إذاً أُعملت هذه الأفعال على خلاف الأصل، الأصل أنها أفعال غير صحيحة، غير تامة، وحينئذٍ الأصل فيها عدم العمل، لماذا أُعمِلت؟ حملاً لها على ضرب مُشَبَّهٌ به، هذا القياس، وهذا المُشَبَّهٌ به وجدناه يعمل في اسمين فقط ولا يتعدى إلى الثالث، حينئذٍ صار الأصل هنا ألا تعمل كان إلا في اسمين؛ لأنها ما أعملت إلا حملاً على ضرب ونحوه.

والمنع هنا أولى ووجهه أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد، قالوا: فلا يزاد عليه، ضرب زيد عمرواً ينصب واحداً، إذاً كان ليس لها إلا منصوب واحد فقط، لماذا؟ لأنها إنما أعملت حملاً على ضرب، فلذلك لا تتعدى، إذاً وجد المانع من تعدد الخبر هنا، ومن جوزه قال: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى أولى، لكن هناك العامل في الخبر ليس هو الابتداء، بل هو المبتدأ، فليس هو ضعيفاً، بل كان والمبتدأ قد يكونان في مرتبة واحدة؛ لأن كان ليست فعلاً متمحضاً حتى نقول: هو مثل ضرب، وإنما هو ضعيف، فإذا كان

ضعيفاً حينئذٍ الأصل في المبتدأ ألا يعمل أيضاً، ولكنه أعمل هناك للاقتضاء؛ لأنه لا يتم معناه إلا بالمبتدأ كالمضاف مع المضاف إليه.[7]

إذاً: "قولان في جواز تعدد خبر كان، القياس يقتضي ألا يتعدد، هذا هو القياس، واستصحاب الأصل يقتضي أن يتعدد".

---

[1] - ينظر: مغنى اللبيب:322/1، وينظر اللباب في علل البناء والاعراب: للعكبري:155.
[2] - ينظر: الكتاب: سيبويه:146/2
[3] - ينظر: المقرب: لابن عصفور:106/1، وينظر همع الهوامع:148/2.
[4] - ينظر: النحو العرب إبراهيم بركات:177/1.
[5] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:293/1.
[6] - ينظر: جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني:271/2
[7] - ينظر: شرح ألفية ابن مالك: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: ج35، ص5

وأيد (د. إبراهيم) تعدد الأخبار، فيقول: "كما الصفات والأحوال يمكن أن تتعد لموصوف واحدٍ، أو لصاحب واحدٍ، فيجوز أن تعدد خبر الفعل الناقص؛ لأنه خبرٌ عن الاسم المخبر عنه حقيقةً".[1]

حذف كان:

"كان" اختصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهي مذكورة أحياناً، أو محذوفة أحياناً أخرى. والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصيبه في تكوين الجملة وتأدية المعنى المراد. لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضي العدول عنه، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر.

وصور الحذف أربعة؛ حذف "كان" وحدها، أو حذفها مع اسمها فقط، أو حذفها مع خبرها فقط، أو حذفها مع معموليها. وهذه الصور الأربع شائعة في الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته، والقياس عليه. "ومن تلك الصور صورتان تحذف: "كان" فيهما وجوباً، لوجود عِوَض عنها؛ كما سنعلم....".

وبقي حذف خبرها وحده أو اسمها وحده، وكلاهما وهذا ممنوع في الرأي الأصح عند جمهرة النحاة.

فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فبعد "أنْ" المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء؛ مثل: "أمَّا أنت غنيًّا فتَصَدَّقْ"؛ فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها، تَصَدَّقْ؛ لأنْ كنتَ غنيًّا. ثم حذفت اللام الجارة، تخفيفاً؛ لأن هذا جائز وقياسي قبل "أنْ"؛ فصارت الجملة: تَصدقْ أنْ كنتَ غنيًّا. ثم تقدمت "أنْ" وما دخلت عليه "أي: تقدمت العلة على المعلول" فصارت الجملة: "أنْ كنتَ غنيًّا تصدَّقْ". ثم حذفت: "كان" وأتينا بكلمة: "ما" عوضاً عنها، وأدغمناها في "أنْ"؛ فصارت: "أمَّا". والحذف هنا واجب، لوجود العِوَض عن "كان". وبقي اسم "كان" بعد حذفها؛ وهو: تاء المخاطب. ولما كانت التاء ضميراً للرفع متصلا؛ لا يمكن أن يستقل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل، للرفع، يقوم مقامه، ويؤدي معناه؛ وهو: "أنت" فصارت الجملة: أما أنت غنيًّا تصَدقْ. ثم زيدت: "الفاء" في المعلول٤؛ فصارت الجملة: أما أنت غنيا فتصَدقْ.[2]

-فيقول (د. بركات) في كتابه (النحو العربي) [3]: "من النحاة-ابن خروف- من يجعل العمل لـ(ما)، فلكنه يرى أن هذا مردودٌ؛ لأن(ما)العاملة في الجزأين رفعاً ونصباً، إنما هي (ما) الحجازية التي تعمل عمل(ليس)، وتكون بمعناها، و(ما) التي ذكرناها؛ لها معنى مختلف.

الخاتمة

بعد الرحلة الماتعة في فضاءات هذا البحث، ومن خلال التطواف في ثنايا الجملة الاسمية، وجدنا أنَّ البحث مالَ الى كثير من آراء د. إبراهيم بركات.

وقد حظيت الجملة باهتمام النحوي د. إبراهيم، ومن خلالها كان يتناول الجملة الاسمية، فهو لم يفرد لها دراسة خاصة تهتم بحقيقتها ومكوناتها، لذلك كان من الضروري دراسة الجملة الاسمية دراسة وصفية تحليلية حتى نستطيع أن نجمع ما تناثر من ملاحظاته وآرائه، وتحليلها للوصول الى نتيجة علمية، وتكون موضع فائدة للقارئ.

من أهم نتائج التي وصلتُ اليها في هذا البحث:

1. أنَّ المبتدأ هو ما كان معلومًا عند المخاطب، والمجهول هو الخبر.
2. أنَّ الركن الأول من الجملة الاسمية هو المبتدأ، وضع النحاة له حدوداً وشروطاً وأضاف د. إبراهيم شرطاً آخر فهو (المعلومية).
3. أن الركن الثاني من الجملة الاسمية، من أنواعه الجملة الطلبية والقسمية بكلماتهما هما الخبر دون تأويل بمقدر أو محذوف.
4. أن الخبر برأي د. إبراهيم إذا اقترن بالواو، تكون الواو بمعنى الإحاطة، لا يقصد بحرف العطف.

[1] - ينظر: النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات:350/1

[2] - ينظر: النحو الوافي: عباس حسن:583/1، وينظر: الأفعال الناسخة: حمدي كوكب:78

[3] -ينظر: النحو العربي: إبراهيم بركات:379/1.

5. أن الجملة الاسمية عند د. إبراهيم من نوعين: (الجملة الاسمية المنسوخة، والجملة الفعلية المحولة).

6. أنه أيد تعدد الأخبار للأفعال الناقصة (كان وأخواتها).

References

1. holy Quran
2. Secrets of Arabic: Abu Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed Al-Anbari, ed: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Mosque, Damascus-Syria, 1999.
3. Origins in Grammar: by Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj Al-Nahwi Al-Baghdadi, ed: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut-Lebanon, 3rd Edition, 1996 AD.
4. Copied Verbs: Hamdi Kawkab, Dar Al-Houth and Media, Egypt, 1st Edition, 2008.
5. The clearest paths to the Alfiya of Ibn Malik: Abu Muhammad Abdullah Jamal Al-Din bin Yusuf Ibn Ahmed Abdullah Ibn Hisham Al-Ansari, investigated by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Saada Press, 5th Edition, Egypt 1967 AD.
6. Clarification in the Sciences of Rhetoric: Khatib Al-Qazwini, Explanation and Commentary: Muhammad Abdel Moneim Khafagy, Al-Azhar Library for Heritage, Cairo-Egypt, 3rd Edition, 1993 AD.
7. Facilitating Benefits and Supplementing Purposes: Abu Abdullah Gamal Al-Din Ibn Malik, ed: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kateb Al-Arabi for Printing and Publishing, Cairo-Egypt, 1968.
8. Stating the content of the clarification: Khaled Zain Al-Din Abdullah Al-Azhari, investigated by: Dr. Abdel Fattah Beheiry Ibrahim, 1st edition, Al-Zahraa for Arab Media, Cairo-Egypt, 1997.
9. The Collector of Arabic Lessons: Mustafa Ghalayini, Al-Asriya Library Publications, Saida-Beirut, 30th Edition, 1994.
10. Tables: Elia Abu Madi, 6th Edition, Dar Al-Ilm Li Malayin, Beirut-Lebanon, 1984.
11. The Arabic sentence written and sections: Fadel Saleh Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Amman-Jordan, 2nd Edition, 2007.
12. Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation on the Alfiya of Ibn Malik: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban, Taha Abdel Raouf Saad, Al-Tawfiqia Library, Cairo-Egypt, 1st Edition, 2000 AD.
13. Characteristics: Abu Al-Fath Othman bin Jani, Tah: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian House of Books, 2000.
14. Sharh Ibn Aqeel: Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel, Dar Al-Turath, Cairo-Egypt, 20th Edition, 1980 AD.
15. Explanation of the facilitation of Ibn Malik, Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah Al-Tai Al-Andalusi, achieved by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Hajar Printer, Publishing, Distribution and Advertising, Giza - Egypt, 1st Edition 1990 AD.
16. Explanation of Al-Diwan Al-Farazdaq, Controlling and Completing Its Meanings and Explanations: Elia Al-Hawi, 2nd Edition, International Book Company, 1995 AD.
17. Sharh al-Radhi Ali al-Kafiyya: Radhi al-Din, Muhammad ibn al-Hasan al-Astribadi, National Library House, Benghazi, 2nd Edition, 1996.
18. Explanation of Alfiya Ibn Malik: Ahmed bin Omar bin Musaed Al-Hazmi, from the site (https://shamela.ws/book/36130/634#p6)

19. Detailed explanation: Ibn Ali bin Yaish, Tah: Ibrahim Muhammad Abdullah, Al-Muniriya Printer, Egypt, 1983.
20. The act of its time and its buildings: Ibrahim Al-Samarrai, Al-Ani Press, Baghdad, Iraq, 1966.
21. In Grammatical and Morphological Application: Dr. Abdo Al-Rajhi, University Knowledge House, Alexandria, 1992.
22. In Arabic Grammar: Criticism and Guidance: by Dr. Mahdi Makhzoumi, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut-Lebanon, 1986.
23. Book: Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, ed: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo-Egypt, 3rd Edition, 1988 AD.
24. Colleges (A Dictionary of Terms and Individual Differences), by Abu Al-Baqa Ayoub bin Musa Al-Husseini Al-Kafwi, Al-Resala Foundation, for Printing, Publishing and Distribution, Beirut-Lebanon, 3rd Edition, 1998 AD.
25. The Pulp in the Ills of Building and Syntax, Abu Al-Baqa Al-Akbari, ed: Muhammad Othman, Library of Religious Culture, Cairo-Egypt, 1st Edition, 2009 AD.
26. Al-Lamaa fi Al-Arabiya, Abu Al-Fath Othman bin Jani, Tah: Sami Abu Mughli, Majdalawi Publishing House, Amman-Jordan, 1988.
27. Dictionary of Definitions: Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jurjani, ed: Muhammad Siddiq Al-Minshawi, Dar Al-Fadila, Cairo-Egypt, 2004.
28. Mughni Al-Labib on the books of Arabs: Jamal Al-Din Ibn Hisham Al-Ansari, Tah: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Damascus-Syria, 1st Edition, 1964 AD.
29. Brief: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad, ed: Muhammad Abdul Khaliq Odaima, Al-Ahram Commercial Press, Cairo - Egypt, 2nd Edition, 1979 AD.
30. Confidant: Ali bin Mu'min, known as Ibn Asfour, Tah: Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari, and Abdullah Al-Jubouri, Al-Ani Press, Baghdad-Iraq, 1st Edition, 1971 AD.
31. Arabic Grammar: Ibrahim Ibrahim Barakat, Universities Publishing House, Cairo-Egypt, 2007.
32. Adequate grammar: Abbas Hassan, Dar Al-Maaref, Cairo-Egypt, 3rd Edition, 1975 AD.
33. Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami': by Imam Jalal al-Din al-Suyuti, edited by: Dr. Abdel-Aal Salem Makram, Al-Resala Foundation, Beirut-Lebanon, 1992.